

الوعي المستقبلي .. وأهميته في مناهج التعليم الجامعي

د. مسفر بن علي القحطاني
أستاذ أصول الفقه المشارك بجامعة الملك فهد
الظهران - السعودية

مقدمة :

الدراسات المستقبلية أو علم المستقبل أو المستقبلات أصبحت في الألفية الثالثة مفتاح التغيير والاستجابة الراشدة لتحديات المستقبل ومفاجئاته المحمومة والمتسارعة في حياة المجتمعات المعاصرة . والتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لم تعد متدرجة في أنساقها وانسيابيتها في بُنى المجتمع الفكرية والثقافية بل اكتسبت صفة العصر الحاضر في سرعتها واندفاعها اللاواعي نحو التغيير الحتمي الذي فرضته عولمة السوق المفتوحة وشبكات التلفزة الفضائية ومجريات الساحة السياسية تحت وطأة مرتزقة الحروب الإرهابية, وأصبحنا نندفع مع ذلك السيل العرم بكل غثائته نحو المصير المجهول المنحدر نحو قيعان التبعية والغواية الاستهلاكية أو الترفيفية كما هي سمة العصر القادم . فمجتمعات تعيش تحت هذه الهيمنة الناعمة لا يمكن لها أن تحدد مصيرها ومستقبلها القادم وأدوات التغيير والتفعيل ما زالت ملكا لغيرها .

من هنا كان التحدي للخروج من هذه المآزق بإشعال الشمعة التي تزيل ظلمة الليل الطويل ورؤية الطريق الذي يجب أن نسير فيه وليس الطريق الذي نجبر على السير فيه .

إن الرؤية المستقبلية هي الشمعة التي تحدث عنها (فرانيس بيكون) والتي قصد بها طريق التجربة الحقيقية ، التي لا بد أن نشعلها أولا حتى نرى الطريق بوضوحه المحسوس.¹ فالوعي بتحديات الحاضر واستشراف العمل المستقبلي لمداغتها و التفاعل الايجابي معها خطوة نحو المخرج الصحيح لأزماتنا المتكررة , ولا يكفي الاستنفار الخطابي لها أو المراوحة الوعظية بمجدواها ؛ بل لا بد من رسم التجربة العلمية والتخطيط المنهجي لمقاومتها بالتى هي أحسن .

مفهوم الوعي المستقبلي :

¹ انظر: قصة الفلسفة . ديورانت ص 107

إن الخطوة الأولى نحو إدراك الحاضر والتأثير في خيارات المستقبل تكمن في إيجاد الوعي وإثارة الفكر للتغيير وإحداث النهوض اللازم للكبوات المتتالية في مجالاتنا التنموية خصوصا المجال التعليمي ، وحيث أن الرؤى المستقبلية مازالت في مهدها الأول في اغلب دولنا العربية ؛ آثرت أن أبدأ التأكيد على مفهوم الوعي ليكون الأرضية الراسخة لمشاريع العلوم المستقبلية .

يقول الدكتور هادي الهيتي في بيان معنى الوعي المستقبلي : " الوعي بالمستقبل هو مستوى فهم المجتمع لصورته القادمة ، وإدراكه لدوره في الإسهام في تفاعله مع مواقف الحاضر وصولا إلى إدراك ما يقتضيه تفاعله مع مواقف المستقبل " ² .

فما أن المستقبل يتطلب عملا جادا للتفاعل معه ؛ كانت الحاجة أهم لبناء وعي فردي ومجتمعي يضمن تحقيق المقصود وينجح في الوصول إلى المطلوب من التخطيط والاحتياطات والدفاعات اللازمة لتغيير المستقبل .

فمهمة الوعي بالمستقبل تتركز على الغايات التالية :

- 1- تحويل علم المستقبل من تخرصات وظنون ونبؤات خرافية إلى علم له أساساته المنهجية .
- 2- تكوين إرادة التغيير والمدافعة الذاتية لتحديات المستقبل .
- 3- فهم وإدراك طبائع السنن التغييرية والتحويلات الإنسانية .
- 4- تصحيح المفاهيم الخاطئة عن المستقبل والتعامل مع تحدياته .
- 5- التحفيز الذهني للمشاركات الجماهيرية في عمليات التغيير وتكوين فرص التأهب الاجتماعي استعدادا للمستقبل بدل ترقب وقوع المشكلات بصورة مفاجئة .

هذه بعض البنى الهامة في الوعي المستقبلي ينبغي أن تتحقق كأرضية صلبة لأي مشروع استراتيجي يُراد له النجاح في واقع حياة الناس ، وهي لاشك رؤية فكرية وثقافية تنطبع تلقائيا في سلوك الفرد الواعي باستشراف المستقبل في كافة شؤون حياته ، حتى عندما يفكر في دراسته و تكوين أسرته وتأمين كفايته المادية و أحلامه الحياتية ، وبالتالي تتشكّل لنا نخبا واعية ترفض العودة إلى تجارب الماضي ما لم تثبت معطيات الحاضر جدواها وتحليلات المستقبل فاعليتها ، ولا أظن مشروعا تنجزه تلك النخب إلا وهو صمام أمان للمجتمع من تداعيات المستقبل وتحدياته المختلفة

الرؤية الإسلامية للوعي المستقبلي :

² إشكالية المستقبل في الوعي العربي . للهيتي ص 21.

لست بصدد إثبات مشروعية النظر المستقبلي لأن الأصل العام في الشريعة جاء مقرراً إثبات المصالح للمكلفين في الحاضر والمستقبل ، كما يقول الشاطبي : " أن وضع الشرائع إنما هو لمصالح العباد في العاجل والآجل معاً " (3).

وكون مصالح الآجل من أهم مقاصد الشريعة يعطى للمسلم انطباعاً بأن النظر المستقبلي أوسع أمداً من حياة الإنسان ، وكل نصوص العمل للآخرة تؤكد ضرورة الوعي بالعمل لمستقبل الإنسان دون خضوعه للمعاش المعاصر والحاضر المؤقت ، وهذا التوجّه الشرعي يعتبر أقوى وثيقة تاريخية تبني الوعي المستقبلي في سلوك الأفراد بل وتشدهم نحو عمارة الدنيا بالعمل للآخرة .
ومن تأمل في سنن الحياة فإنه يدرك قوانينها الثابتة ، ويمكن للمسلم أن يدافع القدر بالقدر من خلال فهم تلك النواميس الثابتة والعمل على مقتضاها الشرعي ، فشيوع الظلم مثلاً مؤذنٌ بخراب المجتمعات ونزوعها للثورات ؛ ومن أجل تفادي وقوع هذا القانون الإنساني وجب على أهل الحل والعقد المحافظة على موازين الحق والعدل من باب دفع الأقدار بالأقدار ، وهي لا شك استلهاً عملياً لتفادي توقعات المستقبل . وسير الأنبياء مليئة بالشواهد الاستشراعية للمستقبل الذي كانوا يتصورون وقوعه ، فهذا نوح عليه السلام أمضى ألف سنة إلا خمسين يدعو قومه ، وحين رأى بحكمته ونفاذ بصيرته أن لا فائدة ترحى منهم دعا على قومه قائلاً (إنك إن تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا إلا فاجراً كفاراً) .⁴ فكانت الرؤية المستقبلية واضحة عند نوح عليه السلام لذا كان القرار بالدعاء عليهم سهلاً وحكيماً ، واستجاب الله عز وجل لدعائه . والمثل المشابه والمعاكس هو قول الرسول صلى الله عليه وسلم لملك الجبال الذي أراد أن يطبق الأخشبين على أهل الطائف : "بل أرجو أن يخرج من أصلابهم من يعبد الله وحده لا يشرك به شيئاً" .⁵

وهذا يوسف عليه السلام عندما فسر رؤيا العزيز بوجود كارثة اقتصادية في البلاد وحصول المجاعة ، قام بالتخطيط المستقبلي للخروج من هذه الأزمة بخطة محكمة لمدة خمسة عشر عاماً تنجو فيها البلاد من هذه الكارثة . كما قص القرآن الكريم في سورة يوسف .

والشواهد من حياة المصطفى صلى الله عليه وسلم أكثر من أن تحصر في مثل هذه الورقة ؛ سواء في خياراته لمن يحمل هموم الدعوة السرية في بداياتها ، أو من خلال إرساله بعض أصحابه إلى الحبشة كخيار استراتيجي يحفظ الدعوة من الاجتثاث في مكة ويوفر مناخ جديد لنشر الإسلام ، أو في تركه غزو المشركين في ديارهم حتى استقرت له الدولة بعد غزوة الأحزاب واستقرت مصادر التمويل بعد فتح خيبر كأساسات مهمة في بناء الدولة وإعداد الجيوش . ولم تتوقف جهود العلماء من العمل به ؛ ربما

(3) الموافقات 2 / 9 .

⁴ سورة نوح ، آية : 27 .

⁵ أخرجه مسلم

أكثر من تأصيله والتعريف البياني له ، ولعل أهم الأسس الأصولية المؤكدة لرعاية الشريعة للمستقبل ؛ أنها ألزمت المفتي وهو الموقع عن رب العالمين والقائم بأخطر وظيفة في المجتمع الديني ؛ أن يكون على دراية واسعة بمآلات الفتوى وذرائعها المفضية إليها .

وهذه القاعدة أصل ثابت في الشريعة دلت عليها النصوص الكثيرة بالاستقراء التام⁽⁶⁾ ، كما في قوله تعالى : [وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ]⁽⁷⁾ . وقوله تعالى : [وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ]⁽⁸⁾ . وما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم حين أشير إليه بقتل من ظهر نفاقه قوله : « أخاف أن يتحدث الناس أن محمد يقتل أصحابه »⁽⁹⁾ ، وقوله : « لولا قومك حديث عهدهم بكمفر لأست البيت على قواعد إبراهيم »⁽¹⁰⁾ . إلى غيرها من النصوص المتواترة في اعتبار رفع المآلات واستشراف مستقبل وقوعها .⁽¹¹⁾

يقول الإمام الشاطبي — رحمه الله — في أهمية اعتبار هذه القاعدة عند النظر والاجتهاد : « النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً كانت الأفعال موافقة أو مخالفة ، وذلك أن المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة عن المكلفين بالإقدام أو بالإحجام إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل ، فقد يكون ؛ مشروعاً لمصلحة قد تستجلب أو لمفسدة قد تدرأ ، ولكن له مآل على خلاف ما قصد فيه ، وقد يكون غير مشروع ، لمفسدة تنشأ عنه أو لمصلحة تندفع به ، ولكن له مآل على خلاف ذلك ، فإذا أطلق القول في الأول بالمشروعية ، فرما أدى استجلاب المصلحة فيه إلى مفسدة تساوي المصلحة أو تزيد عليها ، فيكون هذا مانعاً من انطلاق القول بالمشروعية وكذلك إذا أطلق القول في الثاني بعدم المشروعية ربما أدى استدفاع المفسدة إلى مفسدة تساوي أو تزيد ، فلا يصح إطلاق القول بعدم المشروعية ، وهو مجال للمجتهد صعب المورد ، إلا أنه عذب المذاق ، محمود الغب ، جارٍ على مقاصد الشريعة »⁽¹²⁾ .

(6) انظر : الموافقات 5 / 179 .

(7) سورة البقرة ، آية : 188 .

(8) سورة الأنعام ، آية : 108 .

(9) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب المناقب ، باب ما ينهى عن دعوة الجاهلية رقمه (3257) ،

وأخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً ، رقمه (4682) .

(10) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب العلم ، باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد

منه ، رقمه (126) .

(11) انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ص 322-325 ؛ إعلام الموقعين 3 / 108 110 ؛ نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي د .

حسين حامد حسان ص 193 .

(12) الموافقات 5 / 178 .

تاريخية علوم المستقبل :

إن تخمينات المستقبل ليس أمرا قريبا بل بعيدا بُعدا بداية الإنسان على وجه الأرض , ولكنه كان تخرصات وخداعات يمارسه الكهان والسحرة ليأكلوا أموال الناس بالباطل ويدفعوا عن الناس قلقهم الفطري من المستقبل , ولكن تأصيل اعتبار المستقبل من خلال منهجية علمية تحليلية تحاول الضبط والتحديد والوصول إلى الدقة العلمية , هو التحدي الحقيقي أمام العمل لمستقبل أفضل للبشرية , ولهذا حرّمت الشريعة الإسلامية تصديق العرافين والكهان لما فيه من إدعاء الغيب والتخرص بذلك من خلال الجن والشياطين , وأظن أن كلمات الشاطبي السابقة حول اعتبار المآلات , وغيره من علماء أصول الفقه الذين تحدثوا عن قاعدة سد الذرائع وفتحها؛ تتمحور حول تلك المنهجية العلمية في تحويل النظر المستقبلي إلى أدوات علمية قادرة على القياس و التحليل .

فالسبق من وجهة نظري هو لعلماء الأصول المسلمين – مع حاجة هذا الإطلاق إلى دقة علمية وجهد استقرائي – وليس ما ذكره المؤرخون الأوروبيون كما يشاع الحديث عندهم من أن أحد رجال الدين في بريطانيا في القرن الثامن عشر ويدعى (صامويل مادن) في كتابه (ذكريات القرن العشرين) هو البداية الحقيقية لظهور (علم المستقبل) , مع العلم أن ما ذكره كان مجرد توقعات وليست تحليلات منهجية لهذه التوقعات المستقبلية , ومثله كتاب أصدره الأسقف الفيلسوف (جوزيف جلانفيل) وهو أحد مؤسسي الجمعية الملكية البريطانية , حول توقعاته لاجتماعات القرون القادمة , ولكن الذي ينبغي أن نقرره و نسلم به أن محددات هذا العلم ونشأته الحقيقية كانت في الغرب المعاصر , فأول من استعمل مصطلح (**Miloontologie**) (أحداث المستقبل) هو عالم الاجتماع (جليفان) في سنة 1907, وأول من استعمل كلمة (علم المستقبل) هو الأمريكي ذو الأصل الألماني (اوسيب فليختايم) تحت اسم (**futurologie**) كما أن أول من استخدم كلمة (استشراف) (**Prospective**) هو العالم المستقبلي (جاستون), وهذا الجهد الكبير في خدمة هذا العلم استثمر في كثير من صور الحياة المعاصرة والعلوم الإنسانية والطبيعية , وتسابقت المؤسسات الغربية خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية لإنشاء مراكز تخصصية لدراسة المستقبل في مناحي مختلفة . ومن تلك البدايات قيام عدد من المراكز بالاهتمام في علم (التفكير من خلال النظم) وهذا العلم أخذ طريقه إلى الدراسات السياسية والإنسانية ثم تطور فأسمى (علم ديناميكية النظم) الذي طبقته الأمم المتحدة لأول مرة في نادي روما لدراسة نمو الموارد العالمية في أوائل الستينيات. وقد شهدت بداية الستينيات الميلادية طفرة كبيرة في علم المستقبل , فمع انتهاء أزمة الصواريخ السوفيتية في كوبا أعلن (روبرت ماكنارا) وزير الدفاع

الأمريكي أن هذه الأزمة آذنت ببداية عصر جديد يسمى (إدارة الأزمات). وهو ما حفز الباحثين إلى التعمق في الدراسات الإستراتيجية، لخلق تصور كامل للأزمات المستقبلية، وخلال عقدي الثمانينيات و التسعينيات تطور علم استشراق المستقبل ليشمل دراسات محددة المحتوى ومحددة الموضوع و الإطار الزمني و المنهج العلم.

فوجد في فرنسا أن العالم (غاستون برجيه) في سنة 1957 أنشأ مركزا دوليا للاستشراق نشر في بداياته الأول ما عرف (بكراسات الاستشراق) وطور البحث المستقبلي في مركزه على منهجية سابينها في النقطة القادمة . كما تعد السويد في هذا المجال هي البلد الأكثر اهتماما بهذه الدراسات حيث أسست لذلك كتابة للدولة للدراسات المستقبلية عام 1973م؛ كان من مهامها بحث البدائل المستقبلية للمجتمع السويدي و إجراء دراسات حول تعميق الحالة الديمقراطية بها، وعموما فكل الدول المتقدمة لها مراكز للدراسات المستقبلية تطورت مع مرور السنين وتعتبر كل المراكز التي تم إنشاؤها ذات صبغة تخصصية (سياسة، اقتصاد، ثقافة، رياضة، فن ، تعليم، قيم ،....) وللدلالة على الاهتمام الغربي بعلم المستقبل أن (جمعية مستقبل العالم) الأمريكية بلغ عدد أعضائها أكثر من ثلاثين ألف عضو منهم ما يزيد على الألف عضو من العلماء الذين يعتبرون أنفسهم متخصصين فعلا في هذا المجال الجديد ويمارسون العمل فيه حسب قواعد ومناهج معينة تضيف عليه كثيرا من الموضوعية.¹³

مراحل تطور علم المستقبليات :

قدم الأستاذ وليد عبد الحي دراسة واسعة وهامة حول تطور علوم المستقبل , وجعل مراحل التطور لهذا الميدان المعرفي لثلاث مراحل:

أولا: مرحلة اليوتوبيا:

دون الدخول في مناقشة مستفيضة لمفهوم اليوتوبيا، يحسن بنا الإشارة إلى أن أحد قسّمات الفكر الإنساني المنهج هو تخيل بنيات أو أنساق اجتماعية قادرة على حل مشكلات الواقع المعاش دون أن يكون هناك مؤشرات كافية على إمكانية تحقق مثل هذه البنيات المتخيلة. فافلاطون تخيل جمهورية فاضلة تقوم على العدالة واعتقد بإمكانيتها إذا كان قادما من الفلاسفة والتزم أهلها بتقسيمات افلاطون من حكام وجند وغيرهم، بينما تخيل القديس أوغسطين صراعا بين مدينة الله المبنية على أساس الفضيلة ومدينة الإنسان المبنية على الغرور والشر، وافترض أن النصر سيكون حليف المدينة

¹³ انظر : مقال (علم المستقبل) لصلاح الدين الحسين من موقع الشهاب الالكتروني .

الأولى وعلى الناس أن يسعوا لتحقيقها، وتخيّل فرانسيس بيكون "أطلنطا" الجديدة التي رأى فيها مجتمعا يقوم على أساس العظمة الإنسانية، واندفع توماس مور في تخيل مجتمع يقوم على أساس الملكية الجماعية وتختفي الملكيات الفردية ويخضع الكل لإرادة الجماعة، وزعم ماركس أن التطور الإنساني سيقودنا إلى مجتمع تختفي فيه الطبقات التي تمثل من وجهة نظره سبب الصراعات الإنسانية. ويقول العالم المستقبلي فرد بولاك: "إن أفكار هؤلاء الفلاسفة تعكس البنيات الاجتماعية التي انبثقت منها وهي مرتبطة برغبات الأفراد الذين كانوا يعيشون في هذه المجتمعات"، لكن بعض الباحثين في الدراسات المستقبلية يقولون أن فكرة الحكومة العالمية التي روح لها الفكر اليوتوبي أو الفكر الذي وصف بهذا الوصف، لم تعد يوتوبية كما بدت عند طرحها، فكثير من مفكري العولمة المعاصرين يرون أن مثل هذه الحكومة قابلة للتحقق، كما أن الخيال العلمي الذي نراه على شاشات السينما أو التلفزيونات يدل على أن ثقة الإنسان بخياله وقدرته على تحقيق هذا الخيال يشكل دفعة للدراسات المستقبلية من حيث إدخال الخيال في الاحتمالات المختلفة عند دراسة ظاهرة معينة، وقد عبر العالم الروسي (نيجفاكن) عن ذلك باعتقاده بأن ما نتخيله أيا كان هو في نطاق الممكن "فالفردي الذي تخيل في غابر القرون قدرته على الانتقال من مكان لآخر بسرعة تحول خياله في العصر الحالي إلى واقع ملموس".

وقد دفع النقاش في هذه المسألة الباحثين في الدراسات المستقبلية إلى التمييز بين ثلاثة أبعاد للمسارات المختلفة للظاهرة موضوع الدراسة:

- أ-الممكن: **possible**: وهو ما يعني الاحتمال الذي يمكن أن تأخذه الظاهرة ويتوفر الواقع على مؤشرات كافية لتحقيقه.
- ب-المحتمل: **probable**: وهو احد احتمالات تطور الظاهرة لكن مؤشرات هذا الاحتمالات ليست كافية في الواقع.
- ج-المفضل: **Preferable**: وهو الاحتمال الذي نرغب في أن تتطور الظاهرة نحوه ولكن المقومات الموضوعية لتحقيقه محدودة بقدر كبير.
- وقد أدخلت الدراسات اليوتوبية في نطاق الدراسات المستقبلية من باب النمط الثالث أي المفضل.

ثانيا: مرحلة التخطيط:

شكل إنشاء الحكومة السوفيتية في عام 1921 للجنة أوكلت لها مهمة وضع خطة حكومية لتعميم الكهرباء على معظم مناطق الاتحاد السوفييتي خلال خمس سنوات ؛ نقطة تحول في نطاق الدراسات المستقبلية. فرغم الاستهجان الذي قابلت به هذه الفكرة من حيث صعوبة الاقتناع بإمكانية التحكم في مسار الأحداث لخمس سنوات، إلا أن النجاح في إنجاز الخطة أثار فكرة التخطيط بعيد المدى، وكيفية توقع التغيرات والبحث في طبائع التكيف مع هذه التغيرات، مما فتح المجال أمام دراسة التغير

والتكيف وكيفية التفاعل بينهما(وهو موضوع شائك ومرهق في نطاق الدراسة المستقبلية)، وتركت هذه الجوانب أثرها على الباحثين الغربيين، وتبلور ذلك بداية بظهور مجلة الغد (Tomorrow) في بريطانيا عام 1938، ومما لفت الانتباه في هذه المجلة تأكيدها على ضرورة إنشاء وزارة للمستقبل في بريطانيا، وقد أدت النتائج المأساوية للحرب العالمية الثانية إلى طغيان الإحساس بمستقبل اسود للعالم مما خلق حالة نفسية لا تشجع على الدراسة المستقبلية، لكن عددا من الفلاسفة وفي طليعتهم الفيلسوف الفرنسي غاستون بروجيه (Gaston Berger) تحدى هذه النظرة وأنشأ عام 1957 المركز الدولي للاستشراف (Centre International de Prospective) بهدف تشجيع الباحثين على النظر إلى الغد بطريقة أكثر تفاؤلا ، وتركزت جهود مركز بيرغر على جانبين:

1- التأكيد على عدم الفصل بين الظاهرة الاجتماعية من ناحية والتطور التكنولوجي من ناحية ثانية، ومن هنا بدأ الربط بين بعدين هما الدراسات المستقبلية الخاصة بالتطورات التكنولوجية ثم الدراسات المستقبلية الخاصة بأثر التطورات التكنولوجية المشار لها على الظواهر الاجتماعية مع إيلاء الأبعاد السياسية أهمية واضحة. وقد أدت هذه المسألة إلى تحول كبير في مناهج البحث في الدراسات المستقبلية، فأصبح الربط بين التقني والاجتماعي والتفاعل بينهما من بين أسس الدراسات المستقبلية، وأصبحت تقنيات الدراسات المستقبلية تركز على كيفية إيجاد طرائق بحثية تربط بين التطور التقني والتطور الاجتماعي المستقبلي والذي تجلّى بشكل كبير في بعض التقنيات المعروفة مثل تقنية دلفي (Delphi Technique) او مصفوفة التأثير المتبادل (Matrix Cross Impact).

2- التركيز في التحليل المستقبلي على الآثار البعيدة وعلى الاتجاهات (Trends) وليس على الأحداث (Events)، وقد نجم عن ذلك تداول تصنيف مينوسوتا (نسبة للولاية الأمريكية) في المدى الزمني للدراسات المستقبلية الذي يقوم على خمسة ابعاد:

-المستقبل المباشر: ويمتد لعامين
-المستقبل القريب: ويمتد من عامين إلى خمسة.
-المستقبل المتوسط: ويمتد ما بين خمسة إلى عشرين عاما
-المستقبل البعيد: ومدته بين عشرين إلى خمسين عاما.
-المستقبل غير المنظور: أكثر من خمسين عاما.

على أن الدراسات المستقبلية عرفت نقلة نوعية في العام الذي أنشأ فيه بيرغر مركزه من خلال الجهود التي شرع فيها العالم الفرنسي بيرتراند دو جوفنيل (Bertrand de Jouvenel) بالتعاون مع مؤسسة فورد الأمريكية، وتمكن من إنجاز مشروع المستقبلات الممكنة (Futuribles) الذي يؤكد فيه أن المستقبل ليس قدرا بل مجال للممارسة الحرة من خلال التدخل الواعي في بنية الواقع القائم

باتجاه "المفضل"، وعلى هذا الأساس يتم النظر إلى المستقبل على أنه متعدد لا مفرد كما هو حال الماضي من خلال فكرة تعدد الاحتمالات. وشكل كتابه الشهير فن التنبؤ (Conjecture of The Art) نقلة كبيرة في مجال الدراسات المستقبلية، حيث شرح فيه كيفية عمل ما سماه هيئات التنبؤ (Forum Provisionnel) التي تقوم بعمليات انجاز الدراسات المستقبلية لدولة معينة.

وقد أكد جوفنيل على ثلاثة جوانب عند إنجاز الدراسة المستقبلية:

1- الاتجاهات السائدة لظاهرة معينة، وحدد كيفية رصد هذه الاتجاهات.
2- سرعة الاتجاهات: بمعنى قياس كمية التغير في ظاهرة معينة خلال زمن معين من ناحية والتسارع في هذا التغير، وهو الأمر الذي تطور في الدراسات المستقبلية باستخدام قوانين رياضية للتسارع ودمجها في التحليل.

3- العلاقة بين الظواهر: وتعني توفر إطار نظري يقوم على إدراك التفاعل المتبادل بين الظواهر مهما بدت غير مترابطة، ورفض المنهج التجزيئي (Reductionism) والتركيز على المنهج "الكلّي" (Holism) (وهو المنهج الذي يعني أن الكل أكبر من مجموع أجزائه)، وقد تنبّهت المؤسسة العسكرية الأمريكية لجدوى الدراسات المستقبلية، وركزت على توظيفه لصالح الأمن القومي، وكانت القوات الجوية الأمريكية هي الأكثر اهتماماً بهذا الموضوع، ولعبت مؤسسة راند (Rand) من خلال جهود عالم الرياضيات الأمريكي أولاف هلمر (Olaf Helmer) دوراً بارزاً لا سيما في التوسع في استخدام تقنية دلفي التي أشرت لها سابقاً، وكان للعالم الأمريكي هيرمان كان (Herman Kahn) الدور الريادي في تطوير تقنية السيناريو التي تقوم على فكرة محددة هي: إذا - فإن (If-Then) وهي من أكثر التقنيات رواجاً لكن القلة من الباحثين يتعامل معها بالعلمية التي افترضها هيرمان كان. وإلى جانب فرنسا والولايات المتحدة، برزت جهود علماء أوروبيين مثل الهولندي فرد بولاك الذي أصدر كتاباً معروفاً لدى باحثي الدراسات المستقبلية هو (The Image of the Future) عام 1961 ثم كتابه الهام (Prognostics) عام 1971، مما ترك أثراً على الحكومة الهولندية تمثل في تأسيس وحدة الدراسات المستقبلية عام 1974، على غرار تلك التي سبق وأنشأتها الحكومة السويدية عام 1973 بمبادرة من رئيس الوزراء أولاف بالمه تحت اسم سكرتارية الدراسات المستقبلية التابعة لرئاسة الوزراء.

وشرعت بريطانيا عبر جامعة ساسكس (Sussex) بتأسيس وحدة للدراسات المستقبلية تركزت جهودها على تطوير التكامل المنهجي (Interdisciplinary) ونقد النماذج الدولية. أما الدول الاشتراكية (سابقاً) فقد تركزت جهودها في مجال الدراسات المستقبلية على المتغيرات المادية لا سيما

الاقتصادية والتكنولوجية منها وأثرهما على مستقبل الظاهرة الاجتماعية، ولم تعر الدراسات المستقبلية الاشتراكية الأبعاد الفردية أو الجوانب المعنوية أهمية تذكر. وقد ساهمت أكاديمية العلوم السوفيتية بفروعها المتعددة في مجال التطوير النظري للدراسات المستقبلية لا سيما في مجال ما عرف بالندوات المستقبلية التي نشطت بشكل ملحوظ منذ عام 1967 من خلال ندوة كييف ولينينغراد، وبرز العالم السوفييتي إيغور لادا (Igor Bestuzhev Lada) في هذا المجال. وتتميز المدرسة السوفيتية في الدراسات المستقبلية بالآتي:

- 1- التخصص: أي تركيز الندوات الدورية على موضوع بعينه، فنُدوة لينينغراد الدورية ركزت على أثر ظاهرة التحضر (Urbanization) على الاستقرار السياسي، بينما اقتصر جهود ندوة كييف على تأثير التكنولوجيا على الاستقرار السياسي، وتخصصت ندوة فيلينييس على التنبؤات الإقليمية حيث يتم التركيز على إقليم معين ثم تحدد الأولويات التي يجب الأخذ بها في الإقليم من خلال الربط بين الإمكانيات المتاحة وسلسلة البدائل المتوفرة لانجاز خطة ما.
- 2- الربط بين نتائج الدراسات في مختلف القطاعات (وهو ما كان يعوز المدرسة الأمريكية في بداياتها)، ونتج عن ذلك ظهور تقنية المصفوفة التي أشرت لها سابقا وتقنية دولايب المستقبلات (Futures Wheel) التي تربط بين الظاهرة والنتائج غير المباشرة وغير المتوقعة لها. أما في الدول النامية، فقد كان للدول الفرنكوفونية السبق في هذا المجال بحكم التأثير بالجهود الفرنسية، كما أن بعض دول أمريكا اللاتينية لا سيما الأرجنتين والمكسيك عرفت محاولات في هذا المجال. وربما كان العالم العربي آخر الآخذين بهذا الموضوع، فلم تدخل مادة الدراسات المستقبلية كموضوع أكاديمي في الجامعات العربية إلا في منتصف الثمانينات من القرن الماضي ولكنها بدأت في الانتشار فيما بعد، وإن كان يغلب عليها الدراسات الانطباعية والفقيرة في توظيف التقنيات العلمية المعتمدة في هذا المجال.

ثالثا: مرحلة النماذج العالمية:

يلاحظ على المرحلة السابقة في تطور الدراسات المستقبلية أنها تركزت على المستقبل وقد نظر له من زاوية دولة معينة أو إقليم معين، إلا أن تطورا معينا نقل الدراسات المستقبلية من مستوى الدولة الواحدة أو الإقليم الواحد إلى مستوى العالم ككل، فأصبح التركيز على مستقبل المجتمع الدولي أو النظام الدولي أو موضوعات ذات شأن دولي كأسلحة الدمار الشامل أو الإرهاب أو التدخل الإنساني أو البيئة.. وهي موضوعات لا تنحصر في إطار دولة أو إقليم.

وربما كان لنادي روما السبق في هذا المجال، فقد عقد اجتماع ضم رجال الأعمال الإيطالي أوريليو بيشي والمدير العلمي في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الكسندر كنغ عام 1967، وتبين للطرفين أن هناك مشكلات تهدد المجتمع الدولي مثل الزيادة السكانية واستنزاف الموارد الطبيعية والفقير.. الخ،

وان المؤسسات الدولية عاجزة عن التصدي لهذه المشكلات. واستنادا إلى هذه الأفكار عقد أول اجتماع في روما عام 1968 وضم ثلاثين عالما من عشر دول، وأطلق على هذا الاجتماع اسم نادي روما. ركزت دراسات نادي روما على الربط بين ظاهرة الاعتماد المتبادل المتزايدة بين المجتمعات وبين تطوير تقنيات الدراسات المستقبلية لمعرفة الاحتمالات المختلفة للظواهر العالمية، وقد كان للتقرير الأول لنادي روما صدى كبير لا سيما نتيجة النظرة التشاؤمية لمستقبل العالم التي طغت على التقرير وتنبأت بالكارثة الدولية. وتبع نادي روما جهود أكاديمية أخرى تركز على المستوى العالمي مثل نموذج ليونتييف وباريولوتشي.. الخ.

وتقوم أسس الدراسة المستقبلية في النماذج العالمية على:

1-تحديد المتغيرات التي تؤدي إلى انهيار أو بقاء النظام الدولي في حالة توازن، ولعل أهم الأفكار التي برزت في هذا الجانب هي أفكار العالم المعروف بروغوجين (Progogine) عن فلسفة عدم الاستقرار (Instability Philosophy of) والتي كان لها أكبر الأثر على مفهوم النظام في الدراسات المستقبلية.

2-تحديد طبائع التكيف المتوفرة للنظام الدولي لمواجهة التغيرات المحتملة مثل دراسة مساحات الأراضي الزراعية لمواجهة الزيادة السكانية أو العلاقة المستقبلية بين سباق التسلح والفقير.

3-تحديد قدرة الوحدات الدولية القائمة على تعبئة مواردها لمواجهة التغيرات.

4-تحديد المسوغات القانونية التي تبرر التدخل من القوى الخارجية لضبط الخلل على المستوى الدولي.

5-اعتبار عملية التغير هي القاعدة.

واستنادا لهذه الأسس أخذ الجانب المنهجي في الدراسات المستقبلية في إطار النماذج العالمية الخطوات التالية:

1-التقسيم الجغرافي للعالم، حيث يقوم النموذج على تقسيم العالم إلى عدد معين يختلف من نموذج لآخر، ويتم التقسيم على أساس معيارين هما التجاور الجغرافي وتقاليد التفاعل التاريخية.

2-تحديد عدد من القطاعات (السياسية والتكنولوجية والاقتصادية.. الخ) واعتبار هذه القطاعات نظاما تطوي بداخلها نظاما فرعية (تقسيم اقتصادي إلى فروع المعروفة)

3-دراسة التفاعل بين القطاعات والأقاليم على أساس التأثير المتبادل بينهما، وتتم الدراسة في هذا الجانب على أساس التأثير الوظيفي بين القطاعات في الأقاليم والأساس الجغرافي من خلال تأثير كل إقليم على الأقاليم الأخرى.

4-تحديد اتجاهات التفاعل لتحديد الاحتمالات المستقبلية عبر استخدام تقنيات الدراسات المستقبلية.

ومن غير الممكن تناول النماذج العالمية دون التوقف عند أحد أهم علماء هذا الميدان والذي صنفته الجمعية العالمية للدراسات المستقبلية كأهم عالم في هذا المجال وهو العالم الأمريكي بكمينستر فولر (Buckminster Fuller)، ويعد فولر من ابرز رواد المدرسة المعيارية في الدراسات المستقبلية لا سيما تركيزه على احتمال تحقيق السلم الدولي، ولعل نموذج الذي أطلق عليه اسم اللعبة العالمية (Great Logistic Game) يستحق منا تلخيصا له. بنى فولر قبة تعادل مساحتها مساحة ملعب كرة السلة ورسم عليها خريطة للعالم أبرز فيها كل التضاريس وربطها بالحاسوب الذي يضم قاعدة معلومات ضخمة عن الموارد العالمية والاتجاهات الإنسانية والاحتياجات والمشكلات الدولية. الخ، ووضع هدفا لكل باحث يتمثل في محاولة وضع أفضل معادلة لتحقيق أفضل النتائج في ضوء المعطيات المتوفرة، فعلى سبيل المثال لو كانت دالة النموذج هي تقليص الحروب فإن المعادلة يجب أن تحقق استخدام الموارد المتاحة فقط لتحقيق هذه الدالة في أقصر فترة ممكنة (وبديهي أن ذلك يحتاج دراية واسعة في التحليل الرياضي).¹⁴

هذه أهم ملامح التطور الذي مر بالدراسات المستقبلية حتى أصبح علما متخصصا له أساتذة واقسامه الأكاديمية .

آليات العمل بالمستقبل :

فالزمن منقسم إلى مراحل ثلاث: الماضي وهو كل سابق على الحال القائم، والحاضر وهو كل ماهو قائم حاليا وفي حالة الحركة، والمستقبل وهو الآتي بعد الحاضر، والفرق بين المراحل الثلاث هو أن الماضي قد أصبح حقيقة غير ممكن تغييرها ولا جدوى من تدخل الإرادة الإنسانية فيه، أما الحاضر فهو عملية متحركة لم تكتمل بعد ولن يكون للتدخل في مساره إلا القدر النسبي من التأثير، بينما يمثل المستقبل المجال الوحيد المتاح أمام الإرادة الإنسانية للتدخل فيه، غير أن عملية التدخل تتطلب من وعي كافة الاحتمالات التي قد تنطوي عليها الظاهرة موضوع الدراسة، وهو أمر لا بد له من منهج علمي دقيق ومتطور، وهو ما عمل الباحثون على توفيره من خلال ما يسمى بتقنيات الدراسات المستقبلية.

استنادا إلى ما سبق يمكن تعريف الدراسات المستقبلية كما يقول عبد الحي وليد على أنها "العلم

¹⁴ مقال "الدراسات المستقبلية النشأة والتطور والأهمية" نشر في مجلة التسامح العدد الثالث. انظر ايضا: افاق استراتيجية: علم المستقبل قراءة في ضرورة التأسيس للكاتب سعيد عبد الهادي ، نشر في جريدة الصباح في 5 اغسطس 2006م.

الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره"¹⁵ وعلى هذا الأساس تتباين الدراسة المستقبلية عن الدراسة الاستراتيجية، فالثانية تقوم على هدف يكون قد حدد سلفاً ثم البحث عن أدوات تحقيق هذا الهدف، بينما الدراسة المستقبلية تسعى لاستعراض الاحتمالات المختلفة للظاهرة. كما تختلف الدراسة المستقبلية عن التنبؤ في أن الأخير يحسم في أن الظاهرة ستتخذ مساراً معيناً بينما لا تزعم الدراسة المستقبلية مثل ذلك أبداً.

فكما أكدنا سابقاً أن الوعي بالمستقبل يفتح الطريق للبحث عن أدوات الاستشراف الصحيح لتداعبات المستقبل فإن المنهجية العلمية هي التي تضمن الوصول الأقرب للاحتتمالات الصحيحة وليست الظنون المتعجلة. وهذا ما يؤكد عالم المستقبليات العربي الأستاذ مهدي الجرة على دور العلم والمنطق الحديث في دراسة المستقبل، يقول: " لا يكمن دور الاستشراف في إصدار التنبؤات، إذ يتجلى هدفه في تحديات الاتجاهات، وتخيّل مستقبل مرغوب فيه، واقتراح استراتيجيات تحويله على مستقبل ممكن، وهكذا فإن الأمر يتعلق بتسليط الأضواء على الاختيارات قصد مساعدة صانعي القرارات للتوجه نحو الأهداف بعيدة المدى، مع إطلاعهم على التدابير الواجب اتخاذها في الحين، قصد الوصول إليها" ولا شك أن هذه ينقله نحو البحث عن أدوات وآليات تحليل علمية وليست تنبؤات ظنية. فعلم المستقبليات كغيره من العلوم الحديثة يعتمد على العديد من التقنيات العلمية المأخوذة من التجارب الإنسانية السابقة التي تم تطويرها في مراكز البحث المتخصصة، ولعل ما سبق أن ذكرناه في مقال الأستاذ وليد عبد الحي من ملامح التطور العلمي في الدراسات المستقبلية ما يؤكد أن المستقبليات خضعت للعلوم والتخصصات الدقيقة الأخرى لضمان نتائج أقرب للصحة والتطبيق. ولعلي اختصر الحديث في أهم التقنيات العلمية التي استخدمت في الدراسات المستقبلية _ وهي على سبيل الإيضاح والتمثيل - مثل:

1- تقنية الدلفي (Delphi): والتي تتطلب عدداً كبيراً من الخبراء يتم عرض الظاهرة محل الدراسة عليهم كل على حدة، ثم تكون مقارنة رأي كل عالم بالأراء الأخرى ثم إعادة طرح الآراء على مجموعات الباحثين ليكيف كل موقفه، وهكذا إلى أن يتم رسم الصورة المستقبلية الأكثر قبولاً.

2- تقنية السيناريوهات: وهذه التقنية تعني أن هناك أدوات عملية لتصوير المستقبلات الممكنة بطرق عقلانية وهي مناقضة للتفكير العمومي و الرومانسي وتحكمها عادة خمس قواعد: **1** احترام قواعد

¹⁵ انظر المقال السابق .

اللعب

2. التكيف مع الأهداف

3. المعقولة

4. العقلانية

5. الانسجام .

وهناك العديد من التقنيات نذكرها للإفادة وهي:

• مصفوفة التأثير المتبادل

• دولا ب المستقبلات

• الاستشفاف

• نظرية المحاكاة

• تقنية التفيت .. هذا العدد القليل المعروض عن أهم التقنيات المستقبلية، و التي تعرف تطويرات بصورة تصاعدية مستمرة تعطي نظرة للمتبع على أن هذا العلم هو في حالة حركة دائمة تجعله يساير اللحظات الآنية ويهدف لخدمة ما هو قادم¹⁶.

التحديات المستقبلية للتعليم الجامعي في الدول العربية :

يعتبر التعليم الجامعي في كل بلد خزان الوقود لطاقة الدولة , وهو مزرعة الكوادر الخصبه لإدارة مناحي الحياة , وإذا قامت الجامعة في بلد فإنما هي الدولة قد بدأ قيامها الحقيقي . لذا فإن عملية تطوير التعليم الجامعي على وجه الخصوص أو إصلاحه سواء أكانت جزئية أم شاملة , هي دائماً من أصعب عمليات الإصلاح وأكثرها تعرضاً لكثير من الصعوبات والعراقيل . فالإصلاح التعليمي ليس كأي إصلاح تقوم به الأمم سواء في تشريعاتها أو صناعاتها، أو جوانب الإنتاج المختلفة. فالتعليم دائماً هو نظام ينشأ بالتدريج، ويتكون على مراحل تاريخية، تعكس تاريخ الأمم وتاريخ مجتمعاتها، وما يعرض لها من مشكلات وتحديات، والنظام التعليمي على الرغم من أنه يشبه أحياناً بالآلات الصناعية الكبيرة لا يمكن أن يكون آلة أو أن يعامل على أنه كذلك، فإذا كان التعليم نظاماً فإنه نظام يتداخل ويتشكل ببقية النظم الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع،

¹⁶ أنظر : مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية . تاليف : وليد عبد الحي . نشر المركز العلمي للدراسات السياسية 2002م.

وتعكس فيه بوضوح الأوضاع الثقافية والحضارية والتاريخية للأمة. ولهذا فإن النظام التعليمي هو دائماً نظام معقد مهما حاولنا تبسيطه، تتأثر أجزاؤه ومراحله بعمليات الإصلاح الجزئية، بحيث يترتب عليها دائماً نتائج شاملة تستدعي مواجهة شاملة لعمليات الإصلاح نفسها ووضعها في إطارها العام للمجتمع وحساب تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية على مجمل أوضاع المجتمع.

والتعليم الجامعي في البلاد العربية متشعب المناحي وتحدياته كثيرة وليس المقام هنا متاحاً لذكرها , ولكن السؤال الهام الذي يجب أن نتحدث حوله يعود لدور علم المستقبل في الوقوف أمام هذه التحديات الراهنة والمدافعة المستقبلية لها من أجل ضمان علاجها أو تفتيت خطرها .وإلا فإننا سمعنا وقرأنا ورأينا تلك التحديات تتعاضم وتزداد , ولم تقف جهود العلماء والمربين في التعامل معها , ولكن هل كان لعلم المستقبل دور في تلك التحديات وآليات التفاعل والاحتواء لها ؟

وهل يمكن أن تتفهم المؤسسات التعليمية بدور العلوم المستقبلية في علاج مشكلاتها ؟ وهل تستطيع المؤسسات التعليمية بناء وعي مستقبلي لدى المعنيين بالخطط التعليمية وتطبيقها لضمان قراءة صحيحة للواقع والمستقبل ؟ ويمكن القول: بأن فاعلية النظر المستقبلي لمشكلات التعليم الجامعي تفرض القيام بعدة عمليات، منها:

- تشخيص الوضع الراهن وتحديد عناصره، وعوامله الإيجابية والسلبية، والعلاقات المباشرة، وغير المباشرة، بين هذه العوامل، إيجاباً وسلباً.
- كيفية تعبئة وحشد القوى والوسائل المتاحة، واختبار الأكثر ملاءمة من بينها.
- أفضل الطرق إلى تعبئة وحشد القوى والمواد اللازمة.
- سبل استغلال العوامل الإيجابية، وإتاحة الظروف المناسبة لنموها.
- تحديد العوامل السلبية، ووضع الخطط والظروف الملائمة لحصرها.
- الوعي بأهمية تنسيق استخدام العوامل والوسائل والظروف والقوى ووضعها في نسق واحد مترابط يحقق التكامل والتفاعل.
- كيفية تحريك النسق الموضوع بما يتلاءم مع تحقيق الأهداف.
- التشديد على مراعاة المواءمة مع المواقف المتغيرة والمرونة وفق الظروف المتجددة، والقدرة على الحركة الواسعة بسرعة كافية.
- التحليل الصحيح للواقع من خلال مما مضى من معطيات ثم قراءة المستقبل من خلاله .
- استشراف خبراء المستقبل بالواجب عمله من ترتيبات احتياطية .

- افتراض التوقعات جميعها للبرامج المعلنة وعمل سيناريوهات علمية لتفادي أي أزمات تعيق تنفيذ تلك الرؤى والبرامج .
- إلى غيرها من عمليات كثيرة تجعل البرامج أكثر احتياطا وأمانا من مفاجآت المستقبل وتغيراته السريعة . ولكن المتابع يجد أن هناك الكثير من التقارير المتعلقة بالتنمية العربية ومنها قضايا التعليم كانت تؤكد على برامج استشرافية تقي التعليم من مشكلاته المتوقعة , وكذلك عُقدت العشرات من المؤتمرات والندوات وأوصت بضرورة العناية بالمستقبل , والسؤال المهم : لماذا لم تفعل تلك المشاريع والتوصيات :
- وللجواب على هذا السؤال , أذكر ما جاء في أحد الدراسات العربية عن سبب الضعف والتأخير من المبادرة في التخطيط والعمل للمستقبل , اذكر أهمها بإيجاز :
- أغلب الوثائق المتوفرة تتميز بالتجزئة، باحتوائها على العديد من التناقضات في ثنايا كل منها وبين بعضها البعض.
- غاب عن أغلب هذه التصورات المستقبلية تبني مواقف واضحة و محددة من مفاهيم أساسية ضرورة لتحديات ثوابت العمل والقناعات اللازمة الواجب توافرها في البرامج القادمة .
- وقعت الاستراتيجيات و الوثائق العربية في فخ التآرجح بين الخطبة والتحولية في رؤية المستقبل .
- نقص الدراسات الاستشرافية والمراكز المعنية بها والعقول الواعية بأهميتها .
- إهمال التوصيات والمتطلبات و السياسات اللازمة للانتقال إلى الإستراتيجية المستهدفة.
- إهمال التفاعل بين الآفاق العربية المخطط لها من ناحية، وما يمكن أن يحدث في تطور الآفاق السياسية من ناحية أخرى.
- ولعل هذه الأسباب وغيرها جعلت من التوصيات والدراسات العربية للمستقبل مهملا في الأدراج أو محل شك من نتائجه ومعلق التنفيذ على جهة لم تقتنع بعد بجدوى تلك الدراسات والتوصيات .
- مقترحات عملية في تنمية الوعي المستقبلي في التعليم الجامعي :
- حتى أكون أكثر عملية في طرح هذا الموضوع اقترح مايلي :
- أولا : تأسيس مراكز علمية لاستشراف المستقبل في البيئة الجامعية , وعدم بقائها في الدوائر السياسية والاقتصادية كونها براغماتية في المنظور ومتقلبة المصالح . وهذا يسهم بزيادة مشاريع الدراسة وجدوى نجاحها على ميادين التعليم .

ثانيا : العمل على إعادة رسم خطط التعليم الجامعي القادمة كل عشر سنوات , وذلك بسبب سرعة المتغيرات وتقلب حاجات السوق وتجدد أزمات المجتمعات , وتحليل ومراجعة الوسائل المتعلقة في التنفيذ ومدى جدواها في المراحل القادمة .

ثالثا : تعليم الطلاب علوم المستقبل في مواد دراسية منهجية , خصوصا طلاب التخصصات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية وكذلك الطب والهندسة والعمارة المدنية وما شابهها من تخصصات يتعين عليها ممارسة التخطيط ووضع الحلول لمشكلات المجتمع .

رابعا : التركيز في الرسائل الجامعية على استشراف المستقبل عند دراسة المشكلات الراهنة , وجعل هذا الموضوع جزء من خطة الرسالة في الماجستير والدكتوراة .

خامسا : نشر ثقافة الوعي المستقبلي من خلال مراكز التعليم المستمر والدورات التدريبية والنشرات الثقافية ليكون أمرا مشاعا حيويا لدى الأفراد والمؤسسات داخل المجتمع .

وختاما : أشكر الله عزوجل أن يسر ووفق لإنهاء هذه الورقة المتواضعة عن الوعي المستقبلي ودوره في تجديد ونمو التعليم الجامعي , كما أشكر جامعة الملك فهد للبترول والمعادن أن وافقت ودعمت مشاركتي لهذا المؤتمر الهام , كما لا يفوتني أن اشكر جميع القائمين على إنجاح هذا المؤتمر وعلى الدولة المضيئة حكومة وشعبا .

والله تعالى اعلم واحكم وصلى الله وسلم على محمد وآله وصحبه أجمعين

كتبه

د. مسفر بن علي القحطاني

mesfer@kfupm.edu.sa

www.alwaai.net